

بكالوريا آداب

دورة المراقبة 2022

الموضوع الأول: قيل " كلُّ هو آخر وما من أحد هو ذاته فحسب."
حلل هذا القول وناقشه مبرزاً منزلة الغيرية في تحديد حقيقة الإتيّة

تنبيهات وتوصيات	العمل التحضيري / التفكير
<p>- الانتباه إلى الصيغة الخاصة لمضمون القول هو الذي يضمن فهم الموضوع والتميز فيه. قول يقوم على إثبات (كلّ هو...) ونفي (ما من أحد هو...) يُؤكّد الإثبات. - التعليم المصاحبة لنصّ السؤال مهمّة لأنها تحدّد المطلوب نصّ السؤال وتوجّه التفكير، وهي على هذا النحو في مقام المساعد بفضلها يمكن أن تُحدّد السؤال وترصد الإشكال وذلك وفق لحظتين: 1 تحليل القول ... - المطلوب تحديد حقيقة الإتيّة. - المطلوب إبراز منزلة الغيرية. 2 مناقشة القول....</p>	<p>لحظة الرصد: مساءلة صيغة الموضوع</p> <ul style="list-style-type: none">- يحتوي هذا القول على أطروحة أو موقف محدد، يفترض تحليل هذا القول، وتحديد طبيعة العلاقة القائمة بين معانيه.- كلُّ: يحيل هذا المفهوم على معاني الإطلاق والاجمال والتعميم، فلا استثناء في الأمر ولا تخصيص.- آخر: يحيل هذا المفهوم على معاني الاختلاف، والتغير، والتغاير، والغيرية.- أحد: ما من أحد على معنى ولا واحد أو إنسان، وهو على هذا النحو معنى مجاور للكلمة ولكن على معنى التخصيص الإنساني، بما يفيد كلّ ذات أو أي ذات.- ذاته: يحيل هذا المفهوم أولاً على معنى عين الشيء أي نفس الشيء، وتحيل ثانياً وهذا جوهر القول على معنى الإتيّة الثابتة أو الذات الجوهرانية والمنغلقة على ذاتها في سكونها الأنطولوجي.

الإنجاز	التمثيلات
<p>إمكانية أولى: أنّ الوجود الإنساني بما هو وجود مشترك يقتضي ضرورة مراجعة حقيقة الذات في ضوء رهن العلاقات القائمة والممكنة بين الأنا والآخر.</p> <p>إمكانية ثانية: أنّ الإنسان بما هو مطلب ورهان لا ينجز ولا يتحقق إلا بمراجعة منزلة الآخر ومكانة الغيرية في عالم الذات.</p> <p>إمكانية ثالثة: مما يسم الوجود الإنساني من تعارض بين استفحال علاقات الصراع والإقصاء بين الأنا والآخر وتنامي الحاجة إلى العيش المشترك.</p>	<p>- المقدمة:</p> <p>- التمهيد:</p> <p>- الغرض من التمهيد هو بناء المشكل وتبرير التفكير فيه، ولذلك على المترشح أن يتخبر خطابا يسمح من جهة الضرورة المنطقية بالتفكير في المشكل الذي يطرحه نص السؤال المخصوص دون تسرع او تعميم. وعلى هذا النحو يمكن التمهيد بالانطلاق من الإشارة إلى مشكل الوجود الإنساني المشترك/ إلى منزلة الغيرية/ واقع الصراع والاقصاء...إلخ</p> <p>-</p> <p>← أنظر جدول الإنجاز</p>
<p>الإشكالية:</p> <p>إمكانية أولى: هل تمتلك الذات حقيقة في ذاتها أم أن كامل حقيقتها قائمة فيما هو آخر؟ وإلى أي مدى يستقيم تعريف الذات على اساس الغيرية؟</p> <p>إمكانية ثانية: هل تتحدّد الذات الإنسانية بما هي إنية متعالية عن كلّ أشكال الغيرية أم أنها تظلّ ذاتا مركبة ومنفتحة دوما على الآخر؟ وإلى أيّ حدّ يمكن الإقرار بأنّ كلّ إنية تمثّل أنا وغيرا في آن؟</p> <p>إمكانية ثالثة: ما حقيقة الإنية وما هي شروط تحققها؟ هل تتحدّد بمعزل عن الغيرية أم أنها لا تكون إلا في علاقة بها؟ وإلى أي مدى يمكن إقرار بأن كل إنية تمثّل أنا و آخر في آن؟</p>	<p>- الإشكالية:</p> <p>- الإشكالية هي صياغة للمشكل، وعلى المترشح أن يكون قادرا على تقديم صياغة لا تعيد بشكل حرفي نصّ السؤال وإنما تعيد بخطاب فريد ومخصوص المشكل الذي يُعالجه نصّ السؤال، وهي مناسبة بالنسبة للمصحح لمعرفة مدى تمثّل المترشح للمشكل.</p> <p>← أنظر جدول الإنجاز</p>
<p>الجوهر:</p> <p>التحليل:</p>	<p>- الجوهر:</p> <p>- التحليل:</p> <p>يجلّل المترشح أطروحة الموضوع القائلة بأنّ "كلّ هو آخر وما من أحد هو ذاته فحسب" وذلك وفق التمثيل التالي:</p>

اللحظة الأولى: تحليل الموقف المستبعد وبيان مبررات استبعاده

1- الموقف المستبعد وبيان مبررات استبعاده

أ تحليل الموقف الذي يقرباًنّ الإنية هي الذات فحسب وذلك ببيان أنّ:

- اختزال الإنية في الهوية وهو ما يجعلها ماهية ثابتة وما يحقّق وجودها الأكمل .
- تصوّر الإنية بما هي جوهر بسيط و ماهية ثابتة مطابقة لذاتها تقوم على الوحدة والثبات .
- -الإنية تدرك ذاتها عبر تمركزها حول ذاتها ودون حاجة الى وسائط خارجية .
- حقيقة الانية بما هي نفس واعية وذات مفكرة متعالية ومستقلة عن كل اشكال الغيرية .
- رفض الغير المختلف واعتباره ما يعيق إدراك الذات وتحققها او بما هو مصدر تهديد لوجودها .
- يستخلص المترشح أنّ هذا الموقف يعتبر الذات مكتملة ومكتفية بذاتها انطولوجياً ومعرفياً وإيتيقياً .
- أو أنّ الإنية كيان بسيط ومنغلق ومطابق لذاته.

ب: بيان مبررات استبعاده:

- القول بأن الذات وجود بسيط مكتف بذاته يعكس جهلا بالإنية أو يعبر عن وهم فلاسفة لا عن حقيقة وجود .
- الإنية ليست معطى طبيعياً بل مسارا أو مهمة.
- تحصيل المعرفة الأكمل بالذات وتحقيق وجودها الأكمل لا يتمّان في العزلة والانعزال.
- تحقق الإنية يقتضي وجودا في العالم وعلاقة بالغير.
- يستخلص المترشح أنّ إدراك حقيقة الإنية يستوجب قطعاً مع الوعي المنغلق على الذات أو عزل الأنا وسجنه في جحيم وحدته النرجسية.

رصد ضمنيات الإقرار المستبعد في علاقة بطبيعة الإنية.

رصد ضمنيات الإقرار المستبعد في علاقة بمنزلة الغيرية

اللحظة الثانية: تحليل الموقف
القائل "كلّ هو آخر" / كلّ إنية هي
غيرية،

- يمكن أن ينتهي التحليل إلى جملة من
الاستخلاصات

2- تحليل "كلّ هو آخر" / كلّ إنية هي غيرية، وذلك
من خلال الاشتغال على:

أ تحديد دلالة الإنية بما هي غيرية ممكنة:

- كلّ ذات تمثّل أنا وغيرا في آن، من حيث هي إنية في عين ذاتها وغيرية في عين الآخر .
- الإنية مشروطة بالانفتاح على الغير/الآخر والاعتراف به وإثباته
- ماهية الإنسان تتشكل عبر قابلية القبول بالآخر والوجود معه في العالم
- قدرة الأنا على أن يصير إنسانا مشروطة بقدرته على يصير غيرا
- اعتبار الذات وجودا مركبا وما يترتب عنه من إقرار بأنّ وجود الإنسان لا يتمّ إلاّ في دائرة شبكات وعلاقات إنسانية مركبة
- اقتران وعي الأنا بحقيقتها وبوجودها مع الغير باعتباره ما يحيط بنا وما يقيم فينا وبالتالي التأسيس لمعرفة بينذاتية اولوجود بينذاتي اولعلاقات بينذاتية
- العلاقة مع الغير تظلّ علاقة قائمة في علاقة الذات بذاتها أوكلّ واحد متّا يحمل في داخله أنا آخر
- إقحام الآخر وإدماجه في الأنا يتم عبر الصراع أو التعاطف أو الصداقة أو الحبّ أو الاحترام أو المسؤولية ...
- يخلص المترشّح إلى بيان أنّ مفهومي الأنا والآخر يتعايش كلّ منهما مع الآخر يسكنه باستمرار، ينفث عليه ويتبادل معه المواقع والعلاقات
- ب- بيان قيمة الغيرية في تحديد حقيقة الإنية وأوجه حضورها في عالم الذات:

- الغيرية بما هي عناصر متكررة ومتعددة في الإنسية المركبة (الوعي، الجسد، التاريخ، العالم، اللاوعي، الذاكرة، الرغبة...) ومن علاقات وقيم (صداقة، ، ، تكامل، اعتراف، ، احترام، مسؤولية، حب..)
- الغير ليس ذاتا أو موضوعا، بل بنية إدراكنا ذاته وما يجعل العالم نفسه ممكنا
- كلّ من الأنا والغير يتملك أحدهما الآخر وهي علاقة تكشف عن الانتماء المتبادل للإنسان أو عن كينونة الإنسان كملتقى علاقات.
- الغيرية تنقلنا من مجرد الوجود للذات إلى الوجود مع الآخر ولأجله
- الغيرية تضاعف مجال الحرّية وتقطع مع منطق الاقصاء والكرهية والعنف.

النقاش:

المكاسب:

- إعادة التعرّف على الذات الإنسانية بما هي بنية مركبة متعددة المنابع.
- التأكيد على قيمة تجاوز وهم مركزية الذات وتعالها .
- التأكيد أن الذات ليست بنية ثابتة وتامة ومنغلقة وليست كيانا مستقلاً يتعالى على الآخر والعالم والتاريخ .
- تجاوز اعتبار الغيرية عائقا يحول دون معرفة الذات لذاتها ودون إثباتها لوجودها.
- معرفة حقيقة الأنا تستدعي تمثلاً جديدا للآخر بما هو وسيط وشرط ضروري للوعي بالذات،
- استبعاد النظر إلى الآخر ككيان غريب تماما عن عالم الذات.

الحدود:

- كلّ شخص هو فردية أصيلة ولا يماثل مماثلة تامّة أيّا

النقاش:

أ- المكاسب:

ب- الحدود:

<p>آخر.</p> <ul style="list-style-type: none"> - يمكن للآخر أن يتحوّل إلى عائق يحول دون اكتشافنا لحقيقة ذاتنا في حالات عدة كالتلاعب و المغالطة و النفاق ... - تنسيب الموقف الذي يقرّ بارتهان معرفة الذات للآخر، والإقرار بتعدّر الولوج إلى عالم الذات من قبل الآخر. - الاقرار بأنّ الغير هو في الوقت نفسه المماثل والمباين يضعنا دوما في علاقة ملتبسة أمام شخص مجهول ويجعلنا في حالة تردّد بين التعاطف والخوف. - بيان أن مشكل العلاقة بين الأنا و الآخر لا يُختزل فيما هو أنطولوجي و إيتيقي بل يتعدى ذلك إلى ما هو سياسي واقتصادي . - الاقرار بالغيرية قد يتحوّل إلى تبرير التدخّل في شؤون الآخرين . 	<p>عناصر تشجيعية في الاصلاح</p> <p>-توفّر تماسك مرضي جدًا في التّحرير.</p> <p>-اشتغال دقيق على المفاهيم (الذات، الأنا، الغير، الآخر، الإنبية، الذاتية، الهوية، الغيرية، الاختلاف، المغايرة، البيئذاتية، الانسان، الانساني، الوحدة، الكثرة، الوجود، العالم، الاعتراف، الصراع...)</p> <p>-حسن توظيف المرجعيّات الفلسفيّة (ديكارت، سارتر، هيغل، ميرلوبنتي، هوسرل، هيدغر، نيتشه، ماركس، فرويد، ريكور، دولوز، ليفيناس، موران...)</p> <ul style="list-style-type: none"> - القدرة على توظيف أمثلة دقيقة وواضحة ومتنوعة حول حقيقة الإنسان، وحول العلاقة بالآخر ومنزلته في تحديد حقيقة الذات. -التفطن إلى راهنية الموضوع في علاقة بما يسود الواقع الإنساني اليوم من صراع مع الآخر في صيغة المفرد وفي صيغة الجمع، وضرورة التأسيس لمقاربة نقدية منطلقها إجراء مراجعة جذرية لحقيقة الانسان ولصلته بذاته وبتاريخه وبعالمه وبالآخر لإدراك ما يقتضيه الوجود الانساني الأصيل من اختلاف وتنوع وثناء -الكشف عن رهانات الموضوع من قبيل التأكيد على أنّ رهانات التفكير في جدليّة الأنا والأنا الآخر/ الغير هي ما يؤسّس لرهانات الاختلاف ولعقوليته ولقيمة الاعتراف المتبادل في إطار مطلب وقيم التسامح والسلم والتضامن ووحدة وكونية الإنساني. -الكشف عن إحدى ضمنيات الموضوع كأن يشير المترشّح إلى الطابع المركب للإنية.
---	---

باكالوريا آداب
دورة المراقبة 2022

الموضوع الثاني:

هل تُفضي المراهنة على النجاعة في العمل ضرورة إلى تكريس اغتراب الإنسان ؟

الإنجاز	التمثيلات
<p>إمكانية أولى: الجدل الدائر حول ما يفترض أن يحيل إليه العمل من أبعاد إنسانية تؤهله لأن يكون أفقا للتحرر والإنصاف وما تردى فيه من أوضاع حوّلته إلى مجال الاغتراب.</p> <p>إمكانية ثانية: ما ترتّب عن التوظيف التقني في العمل من تداعيات حوّلته من نشاط يحقق الإنساني في الإنسان إلى مجرد وساطة لمراكمة الثروة</p>	<p>المقدمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التمهيد: - الغرض من التمهيد هو بناء المشكل وتبرير التفكير فيه، ولذلك على المترشح أن يتخبر خطابا يسمح من جهة الضرورة المنطقية بالتفكير في المشكل الذي يطرحه نصّ السؤال المخصوص دون تسرع أو تعميم. وعلى هذا النحو يمكن التمهيد بالانطلاق من الإشارة إلى: <p style="text-align: right;">← أنظر الجدول</p>
<p>إمكانية أولى: بأي معنى نراهن على النجاعة في العمل؟ هل في هذه المراهنة ما يُفقد العمل إنسانيته و يجعل منه مجال اغتراب الإنسان؟ ألا يمكن أن تكون النجاعة مقّوما من مقّومات التحرر؟</p> <p>إمكانية ثانية: أية منزلة للنجاعة في العمل؟ هل تُعدّ دائما تكريسا لاغتراب الإنسان أم يُمكنها أن تكون شرطا من شروط التحرر؟ وهل علينا فعلا أن نختار بين النجاعة و التحرر؟</p>	<p>الإشكالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الإشكالية هي صياغة للمشكل، وعلى المترشح أن يكون قادرا على تقديم صياغة لا تعيد بشكل حرفي نصّ السؤال وإنما تعيد بخطاب فريد ومخصوص المشكل الذي يُعالجه نصّ السؤال، وهي مناسبة بالنسبة للمصحح لمعرفة مدى تمثّل المترشح للمشكل. <p style="text-align: right;">← أنظر الجدول</p>

- الجوهر:

التحليل:

يشغل المترشح على سؤال الموضوع وفقا للتمشي
التالي

1- اللحظة الأولى

← أنظر الجدول

الجوهر:

التحليل :

في بيان أن المراهنة على النجاعة تكريس لاغتراب
الإنسان ضرورة .

أ- تحديد دلالة العمل

- بما هو الفعل المنتج والنافع.
- أو بما هو الفعل الإنساني الواعي أو الفعل الإبداعي
الذي المنتج لقيم استعمالية أو تبادلية
- أو بما هو الفعل المنتج الذي لا يتحقق إلا في ظل تنظيم
لنمط الإنتاج والعلاقات الإنتاجية ومعايير توزيع المنتج.
- ب - تحديد دلالة النجاعة و مستوياتها .
- هي تأويل للإنتاج و تفعيل للمردودية من خلال
الاقتصاد في الوسائل .
- في مستوى تقني باعتماد الوسائل الملائمة لتحقيق أكبر
قدر من المردودية .
- في مستوى اجتماعي : التقسيم الاجتماعي للعمل .
- في مستوى عالمي : التقسيم الدولي للعمل .
- ج - في بيان أن الاغتراب هو نتيجة ضرورية للمراهنة
على النجاعة في العمل .
- تحديد دلالة اغتراب الإنسان بما هو افتقاد الإنسان
لذاته في العمل و الذي يتجلى في مستويات مختلفة .
- مستوى أنطولوجي : تحويل الإنسان إلى آلة في ظل
المنظومة الإنتاجية أو إلى سلعة تزداد وضاعة بقدر الزيادة في
خلق السلع .
- مستوى نفسي : العمل فضاء للتوتر و الشعور بالغبرة
أو العامل يواجه إنتاجه مواجهة كائن غريب عنه .
- مستوى اجتماعي : العمل مجال لتشريع العزلة أو
الصراع : تحوّل المجتمع إلى عالم غريب يحكمه التفاوت الطبقي
.
- مستوى حضاري : اغتراب الإنسانية إزاء منتجاتها ..

يستخلص المترشح أن العمل وفق هذه الرؤية يفتقد إلى مقومات الإنساني .

في بيان أن المراهنة على النجاعة في العمل لا تُفضي ضرورة إلى الاغتراب .

- النجاعة هي وجه من وجوه التقدّم العلمي و التقني الذي تحقق بتطوّر الإنسان .
- تكشف النجاعة على مدى سيطرة الإنسان على الطبيعة وتحرره منها .
- تنقل النجاعة الإنسان من عالم الكفاف و الخصاصة إلى عالم الوفرة و الرفاه .
- النجاعة هي قيمة من القيم الأساسية للعمل و للحياة الإنسانية عامة .
- النجاعة تقوم شرطا من شروط تحقّق العدالة في العمل و في العلاقات الإنسانية عامة .
- ما يفضى إلى الاغتراب ليس النجاعة في حد ذاتها بل التنظيم الاجتماعي للعمل .
- غالبا ما يكون العمل الناجع محققا لذاتية الإنسان ومُثبتا لقدراته و مُجليا لذكائه .
- في تحقّق العمل الناجع تحقّق للسيطرة على الغرائز وتحكّم في الحاجات و المواد و تدّرب على الحرية .
- يستخلص المترشح أن النجاعة قيمة أساسية بها ينتظم العمل و تتحقّق إنسانية الإنسان .

في بيان التلازم بين قيمة النجاعة و مطلب التحرّر .

- لا يتحدد مفهوم العمل وفق معيار النجاعة فحسب بل وفق قيم العدالة و التحرر أيضا .
- المقابلة بين النجاعة و التحرّر قد تكون ناتجة عن خلفيات سياسية و إيديولوجية .
- لا تحرّر دون نجاعة و لا معنى للنجاعة دون تحرّر

-2- اللحظة الثانية

← أنظر الجدول

-3- اللحظة الثالثة

← أنظر الجدول

- يمكن أن ينتهي التحليل إلى جملة من الاستخلاصات في كلّ لحظة من لحظات التحليل.

<p>الإنسان .</p> <ul style="list-style-type: none"> - ضرورة مراجعة مفهوم العدالة من اعتبارها قيمة مثالية مطلقة إلى البحث في شروط تحققها الاجتماعي بما هي إنصاف . - مراجعة مفهوم المنفعة من اعتبارها قيمة معبّرة عن المصلحة الفردية و ما يترتب عنها من تكريس واقع الصراع إلى فهمها كقيمة عامة و اجتماعية . - الاغتراب لا يكتسب دائما دلالة سلبية بل هو لحظة من لحظات وعي الذات بذاتها المُفضي إلى التحرر . - الحاجة إلى مراجعة مفهوم العمل في علاقة بالنجاعة والتحرّر على ضوء التحديات الجديدة التي يطرحها العمل في حياتنا المعاصرة: تقلّص كميّة العمل المادي - ظهور العمل اللامادي- انتشار العمل عن بعد – اجتياح زمن العمل للزمن الشخصي . - ضرورة مراجعة شبكة المفاهيم المحددة للعمل ومختلف العلاقات المركبة الناجمة عن تحوّل. 	<p>عناصر تشجيعية في الاصلاح</p> <ul style="list-style-type: none"> -توفّر تماسك مرضي جدًا في التّحرير. - اشتغال دقيق على المفاهيم (العمل – الاغتراب – التحرر – القيمة – المنفعة – الإنساني-العدالة– النجاعة –...) - حسن توظيف المرجعيّات الفلسفيّة (ماركس-هيجل-آدم سميث- راولز- فايل...) - التفطن إلى راهنية الموضوع بالنظر إلى ما يسم واقع العمل اليوم من بؤس وما يشهد الواقع الإنساني من تشييء. - الكشف عن رهانات الموضوع من قبيل التأكيد على ضرورة الوعي بأهمية أن يكون العمل أساسا لتحرّر الانسان. - الكشف عن احدى ضمنّيّات الموضوع كأن يشير المترشّح إلى نقد النظام الليبرالي الذي أفقد العمل بعده الإنساني
---	---

باكالوريا آداب

دورة المراقبة 2022

الموضوع الثالث: النص

أي فنّ عجيب فتح الطريق للإخضاع الناس من أجل جعلهم أحراراً ولوضع أملاكهم وسواعدهم، وحتى حياتهم تحت تصرف الدولة دون إرغامهم ودون مشاورتهم، ولكبح إرادتهم برضاهم، ولإبراز رضاهم على حساب رفضهم؟ (...)

كيف لهم أن يطيعوا ولا أحد يحكمهم، وأن يخدموا ولا سيّد عليهم، وأن يكونوا حتى في خضوعهم الظاهر أكثر حرية، إذ لا أحد يفقد من حرّيته إلا ما يكون فيها مضرّاً بحرّية غيره؟ هذه العجائب إنّما هي من إنتاج القانون. فإلى القانون وحده يدين البشر بالعدل والحرّية. وهو الذي إذ يمثّل، أداة خلاص لإرادة الجميع، يحدّد قيام المساواة الطبيعيّة بين الناس على أساس الحقّ. فهذا الصوت السماويّ هو الذي يملي على كلّ مواطن مبادئ العقل العمومي، وهو الذي يعلمه كيف يتصرّف وفق قواعد حكمه الخاص، وكيف لا يتناقض مع نفسه. وهو وحده الذي ينبغي أن تعطى له الكلمة عندما يمارس الحكام حكمهم إذ حالما تستبعد القوانين ويسعى شخص ما إلى إخضاع شخص آخر إلى إرادته الخاصة، فهو يخرج توا من الحالة المدنيّة ويضع نفسه تجاهه في وضع حالة الطبيعة الخالصة حيث لا شيء يوجب الطاعة إلا الضرورة.

إن أؤكد مصالح الحاكم، وكذلك أكثر واجباته لزوماً هو أن يسهر إذن على احترام القوانين التي فوّضت إليه والتي تتأسّس عليها كلّ سلطته. وإذا كان لا بدّ أن يجعل الآخرين يمتثلون لها، فلا بدّ من باب أولى أن يمتثل لها هو ذاته إذ ينعم بكلّ فضلها (...). وفي الواقع، لما كانت كلّ التزامات المجتمع متبادلة بطبيعتها، فلا يمكن للمرء أن يضع نفسه فوق القانون دون أن يُفرض في مزاياه، ولا أحد يكون مديناً لكلّ من يزعم أنه ليس مديناً لأحد. ولهذا السبب ذاته، لن يعفى أحد من القانون أبداً، مهما تكن صفته، في حكومة محكمة التنظيم. وحتى المواطنون الذين اشتهروا بخدمة الوطن، لا بدّ من مجازاتهم بالمجد والشرف وليس أبداً بالامتيازات: لأنّ الجمهوريّة تكون قاب قوسين من الانهيار حالما يرى أحدهم متعة في عدم طاعة القوانين. لكن لوتبّى النبلاء أو العسكريّون أو طبقة أخرى من طبقات الدولة مثل هذه القاعدة، آل كلّ شيء إلى الهلاك الذي لا مردّ له. (...). وبالفعل، فإن القانون الأوّل هو أن نحترم القوانين.

جان جاك روسو "مقال في الاقتصاد السياسي"

حلل هذا النصّ في صيغة مقال فلسفي مستعينا بالأسئلة التالية:

- ما الذي يبرّر طاعة القانون؟
- ممّا يستمدّ الحاكم مشروعيّة سلطته؟
- متى تكون الدولة مهدّدة بالهلاك؟
- كيف تفهم قول الكاتب: "إنّ القانون الأوّل هو أن نحترم القوانين"؟
- إذا كانت غاية القانون هي حلّ مفارقات الوجود السياسي، أفلا يكون هو نفسه مصدر مفارقات جديدة؟

الإنجاز	التمثيلات
<p style="text-align: center;">المقدمة:</p> <p>1/ التمهيد: يمكن التمهيد انطلاقاً من إحدى الإمكانيات التالية:</p> <p>امكانية 1: الإشارة إلى معضلة الوضع السياسي للإنسان الذي يجمع بين الحاجة إلى الأمن والتنظيم، والحرص على إبقاء الحق في الحرية والمساواة بين البشر.</p> <p>امكانية 2: الانطلاق من الإشارة إلى التوتر الذي يسم الوجود السياسي بين حاجته إلى القانون ضماناً لممارسة السلطة من ناحية ومتطلبات الحرية كشرط للمواطنة من ناحية أخرى، وما يطرحه ذلك من تحديات على الوجود السياسي عموماً.</p>	<p>المقدمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التمهيد: - الغرض من التمهيد هو بناء المشكل وتبرير التفكير فيه، ولذلك على المترشح أن يتخير خطاباً يسمح من جهة الضرورة المنطقية بالتفكير في المشكل الذي يطرحه نص السؤال المخصوص دون استباق أو تسرع أو تعميم. وعلى هذا النحو يمكن التمهيد بالانطلاق من الإشارة إلى: <p style="text-align: right;">← أنظر الجدول</p>
<p>2/ طرح الاشكالية: وذلك بالتساؤل:</p> <p>أ-امكانية أولى: إذا كانت الحرية هي الغاية الأساسية للوجود السياسي للإنسان، فضمن أية شروط يمكن تأسيس حياة مدنية تضمن فيها الدولة الحقوق والحرّيات؟ بأي معنى يكون تشريع القوانين واحترامها هو ما يؤسس لحياة مدنية؟ وهل يمثل وجود منظومة من القوانين، اليوم، شرطاً كافياً لضمان الحقوق؟</p> <p>ب-امكانية ثانية: إذا كانت معضلة الوجود السياسي تتمثل في الموازنة بين حرية الأفراد و واجب الاخضاع؟</p>	<p>الإشكالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الإشكالية هي صياغة للمشكل، وعلى المترشح أن يكون قادراً على تقديم صياغة لا تعيد بشكل حرفي نص السؤال وإنما تعيد بخطاب فريد ومخصوص المشكل الذي يُعالجه نص السؤال، وهي مناسبة بالنسبة للمصحح لمعرفة مدى تمثّل المترشح للمشكل. <p style="text-align: right;">← أنظر الجدول</p>

فهل تمثّل القوانين التي تسنّها الدولة ضمانا لحماية الحقوق من هيمنة الدولة؟ وهل تكون الحرية التي تتحقق وفق مقتضيات القانون أفضل أنواع الحرية التي يصبو إليها الإنسان؟

ج- إمكانية ثالثة : إذا كانت الدولة تستمد مشروعية نفوذها من سلطة القانون ، فهل يتعارض الخضوع إلى القانون مع الحق في الحرية ؟ أم أنّ طاعة القانون والالتزام به ما يجعل من الحرية أمرا ممكنا؟ وهل يعدّ الاعتراف بسلطة القانون شرطا كافيا لضمان الوجود السياسي الحر؟

الجوهر:

القسم التحليلي

يحلّل المترشّح أطروحة النصّ القائلة بأن تشريع القوانين يمثّل شرط إرساء حالة مدنيّة لا تدوم إلا بقدر ما يحترم فيها المواطنون والحكام هذه القوانين، وذلك وفق التمشي التالي:

لحظة أولى: في مفارقات الاجتماع الإنساني والحاجة

إلى التشريع:

1/ بيان مفارقات الوجود السياسي وذلك بـ:

. الكشف عن التعارض بين غاية " جعل الناس أحرارا" وبين ضرورة " إخضاعهم":

. اقتران وضع النفس والأملك والقوة تحت تصرّف الدولة بالقبول الطوعي.

. اقتران الطاعة والخدمة بانتفاء العبودية لحاكم أو لسيّد.

. التعارض بين النزوع الطبيعي للحرية نحو الإطلاق وبين ضرورة حدّها بحرية الآخرين.

- الجوهر:

التحليل:

يشتغل المترشّح على سؤال الموضوع وفقا للتمشي التالي

-1 اللحظة الأولى

← أنظر الجدول

2/ ضرورة تشريع القوانين:

أ. أهمية القانون في حلّ مفارقات الاجتماع

البشري:

- الحق هو أساس القانون: يتأسس القانون على المساواة في الحقوق بين الأفراد.
- العقل هو ماهية القانون: يملّي القانون على كلّ مواطن مبادئ العقل العمومي، فهو مبدأ التنظيم المدني.
- يعلم القانون كلّ مواطن كيف يتصرّف وفق قواعد حكمه الخاص دون أن يتناقض مع نفسه.
- القانون ضامن لانسجام الفعل والإرادة، وضامن لتوافق سلوك الجميع مع العقل.
- مرجعية القانون في إعادة تأسيس القيم المدنية والسياسية والأخلاقية (العدل والحرية)
- تشريع القوانين يمكن من تجاوز مفارقات الاجتماع البشري.
- القانون هو أداة خلاص للجميع وأساس تجاوز مفارقات الاجتماع البشري وبذلك يرقى تشريع القوانين إلى مستوى "الفن العجيب" (إمكانية حمل مدلول "الفن" سياقيا على معنى الحكمة والحصافة والحدق والبراعة والإصابة في الحكم والفعل).

استخلاص: يحلّ تشريع القوانين معضلة العلاقة بين

الحرية الفردية ومقتضيات العيش معا.

ب. القانون مرجعا أوحدا للممارسة السياسية:

- ليس القانون مبدأ تنظيم مدني للعلاقة بين

المواطنين فحسب، وإنّما هو مبدأ ممارسة الحكم
تنظيماً للعلاقة بين الحاكم والمحكومين.

- المرجع في ممارسة الحكام لحكمهم ليس أهواءهم
أو ميولاتهم أو مصالحهم، بل هو القانون وحده.
- حالما تستبعد القوانين ويسعى امرئ إلى إخضاع
امرئ آخر إلى إرادته الشخصية فإنه يخرج تَوّاً
من الحالة المدنية ويضع نفسه تجاهه في وضع
طبيعي خالص حيث لا تخضع الطاعة إلاّ
للضرورة.

- نقض الحالة المدنية عودة إلى العنف وإلى
الاحتكام إلى منطق القوة حيث لا حقوق، وما
الحرية حينها إلاّ المصلحة أو الغريزة أو الانفعال.

استخلاص: يحلّ وضع القوانين معضلة العلاقة بين
الحرية الفردية ومقتضيات سيادة الدولة.

لحظة ثانية: في شروط إمكان فعالية القوانين:

1. ما يتهدّد القوانين من إمكانات خرق:

- مجازاة بعض المواطنين من ذوي الفضل
بالامتيازات (امتيازات قانونية أو مالية) يجعل
الدولة تشرف على الانهيار، ففي ذلك إضعاف
لسلطة القوانين وتمهيد لسلطة الأشخاص
والمراتب.

- قبول الحاكم بسماع المواطنين له بخرق القانون
هو تسويغ لاغتصاب الحكم منه بنفس الآلية:
التحلل من علوية القانون.

- خرق الحكام للقوانين يؤوّل إلى انهيار الدولة
وتفكك الحياة السياسية.

-2 اللحظة الثانية

← أنظر الجدول

2. شروط استمرار الحياة السياسية المُحكمة:

بيان أن أساس التشريع هو احترام القوانين ("القانون الأول هو أن نحترم القوانين") وذلك بالوقوف على:

- تحديد دلالة الاحترام بما هو المعنى الأخلاقي للامتثال للقوانين.

- تتأسس ضرورة الاحترام على قاعدة الالتزامات المتبادلة بين المواطنين فيما بينهم و بينهم وبين صاحب السيادة.

- أؤكد مصالح الحاكم وأكثر واجباته لزوما هو أن يسهر على احترام القوانين.

- الامتثال للقوانين ليس من قبيل الالتزام الشكلي والخارجي بالإجراءات والشرائع، وإنما هو إقبال إرادي وداخلي على طاعة القوانين دافعه خدمة الوطن والوعي بقيمة القانون في أنسنة الإنسان.

- ينبغي أن تكون الدولة " مُحكمة التنظيم " لضمان فعالية القوانين.

استخلاص 1: المواطنة الحقّ ليست مجرد وضع مدني ناتج عن فعل التعاقد الملزم للجميع بتبادل الحقوق، وإنما هي فضاء أنسنة يطال الإنسان من الداخل.

استخلاص 2: الامتثال للقوانين هو فضيلة الفضائل، للمواطنين كما للحكام.

القسم النقدي:

المكاسب:

➤ تشريع القوانين لا يهدف إطلاقا إلى إلغاء الحقوق الطبيعية للبشر والحد من حرياتهم، بل يهدف إلى

3- اللحظة الثالثة: القسم النقدي

← أنظر الجدول

تأسيس حالة مدنية يتعقلن فيها الحق وتتمأسس فيها الحرية.

➤ المواطنة قيمة مدنية ورابطة قانونية، يزيد بها التأسيس الأخلاقي رسوخاً في الضمير.

➤ الحالة المدنية نتاج فن عجيب، إلا أنها مهددة بالنقض ما لم يتجذر حب القانون في الضمائر ضمن دولة محكمة التنظيم.

➤ القانون مأسسة للحق وعقلنة للحرية و العدل وتنظيم للسلطة السياسية.

➤ تبقى القانونية/الشرعية (سيادة القانون وعلويته) هي معيار المشروعية الذي يسم بامتياز المجتمعات الديمقراطية الحديثة.

➤ التشريع المدني هو حل للمعضلة القائمة في الفكر الفلسفي بين الحرية والخضوع للقانون.

➤ التأكيد على دولة القانون (الديمقراطية) بما هي نظام حكم قادر على الجمع بين السيادة والحرية.

الحدود:

➤ ضرورة الوعي بصراع المصالح بين الفاعلين الاجتماعيين المتحكمين في العملية التشريعية.

➤ استئناف التفكير في الشأن السياسي اليوم على خلفية ما أوجدته العولمة من فضاء عمومي عابر للأوطان.

➤ إمكانية أن يحمل القانون أمراضه الخاصة: شكلاية بعض القوانين/ ضياع روح القانون فيما هو إجرائي/ ملازمة ظاهرة الاغتراب للوضع البشري/ ضمور قوة القانون أمام التفاوت الاقتصادي بين المواطنين.

- محدودية قدرة القانون في التصدي لانحرافات الطبيعة البشرية.
- نقد فكرة الحق/القانون واعتبار الدولة قوة هيمنة مهما ادعت من حماية للحقوق.
- القانون ليس دائما فضاء تحقق العدالة، بل قد يتحول إلى أداة للهيمنة الإيديولوجية.
- لا يكون القانوني دائما مشروعاً.

عناصر تشجيعية في الاصلاح

- توفر تماسك مرضي جدًا في التحرير.
- اشتغال دقيق على المفاهيم (القانون، الحق، العدل، الحرية، المواطنة، المساواة، الاحترام، الدولة... الخ)
- توفر ثقافة فلسفية عميقة وحسن توظيف للمرجعيات الفلسفية (روسو - هوبز، سبينوزا، لوك، ماركس، نيتشه، ادغار موران، دي توكفيل... الخ).
- الكشف عن راهنية النص وذلك بالتأكيد على أن النزوع الى ابتزاز السيادة يظل المشكل الأساسي الذي يمنع تحقيق العدالة وإحقاق الحق. أو بالإشارة إلى ما يتهدد الوجود السياسي من خوف من إمكان انهيار الدولة.
- الكشف عن رهان النص كأن يشير المترشح إلى مراهنه الكاتب على إكساب الحالة المدنية قوّة داخلية تضمن لها الاستمرار ضد كل ما يتهددها، بما يجعلها فضاء أنسنة دائم و ضامن للحرية.
- الكشف عن المسلّمات الضمنية لأطروحة النص ببيان نقد روسو للحكم الاستبدادي أيًا كانت مسوغاته ومصادره والتأكيد على طابعه الألعقول. أو بيان المدلول الضمني للحرية بما هي تحرر من الغريزة، وبما هي تحرر من سلطة الآخرين، وبما هي تحرر من الاستبداد.